### أشادوا بتقريره ورصده للتجاوزات وطالبوا بتطبيق مواد قانونه المعطلة

# نواب : تفعيل الضبطية القضائية لديوان المحاسبة أمر ضروري لتقويم الاعوجاج وإصلاح الخطأ

مصطفى كامل

عبدالرحمن الجيران

عبدالله الطريجي

خليل الصالح

حمود الحمدان

- الجيران : تقارير الديوان أصبحت بمثابة الإسطوانة المكررة في كل دورة تشريعية
- الطريجي : يجب أن تكون هناك وقفة من المجلس في دور الانعقاد الحالي حول هذه المخالفات
- الصالح : ينبغي أن تتغير آلية التعاطي مع قضايا وملفات التجاوز على المال العام وهدر أموال الشعب
- الحمدان : ديوان المحاسبة يمتنع من الاحالة للنيابة العامة من باب أنه لا يريد أن يكون الحكم والخصم في الوقت ذاته

اكد النائب د. عبد الرحمن الجيران ان تقارير ديوان المحاسبة المتعلقة بالهدر والمخالفات المالية في اوجهه الصرف بمؤسسات الدولة المختلفة تعد مشكلة مزمنة مشيرا انها بمثابة الإسطوانة المكررة في كل دورة تشريعية

واوضح ان حلها واضح من خلال عدة اطر عبر منحهم المزيد من الصلاحية كالضبطية القضائية وكذلك المراقبين الماليين وهم الصق الناس واقدرهم على اكتشاف التجاوز في الامور المالية من خلال استمارة الصرف بحكم وجودهم الدائم في وزارات ومؤسسات الدولة التي تعد محل النظر وعبر التعامل المباشر مع هذه الاستمارة فهم اقدر على معرفة الخلل والقصور واوجه الصرف غير المستحقة

وطالب د. الجيران بضرورة تفعيل دور المراقبين الماليين لافتا ان هذا الدور لا يتاتى بالصورة المثالية الكاملة الا من خلال اقرار كادرهم المقدم بالقانون الذي ينص على ان يكون للمراقبين وكيل خاص يرجع اليه وان ذلك كفيل ان يمنحهم المزيد من الصلاحيات مما يقلل فرص الهدر والصرف غير المبرر في اجهزة الدولة

وتابع بان هيئة مكافحة الفساد اذا ما تم تفعيل قانونها بصورة صحيحة من حيث حماية المبلغ فان ذلك كفيل ايضا بالحد من صور الهدر في اموال الدولة

من جانبه قال النائب د. عبد الله الطريجي انه اطلع على تقرير ديوان المحاسبة الاخير مشيرا ان موظفي الديوان بذلوا جهدا كبير في تسجيل عدد كبير من المخالفات سواء المالية منها والادارية

مطالبا بضرورة ان يكون هناك وقفه من مجلس الامة في دور الانعقاد الحالي حول هذه المخالفات لافتا انه ليس من المعقول بان لا يكون هناك موقف واجراءات من نواب الامة لمؤازرة الجهد الذي قام به ديوان المحاسبة مؤكدا ان ضمن المخالفات التي تم رصدها ما يستحق المسائلة

بدوره طالب النائب خليل الصالح بضرورة ان يفعل ديوان المحاسبة كل ما هو مصرح ومخول له في تشكيل لجنة قضائية تختص بالضبطية القضائية تحيل من تثبت عليه اتهامات او تجاوزات الى النيابة العامة للتحقيق معه ومن ثم احالته للقضاء متى تثبت ادانته

واضاف ينبغي ان تتغير اليه التعاطي مع قضايا وملفات التجاوز على المال العام وهدر اموال الشعب متسائلا كم استجوابات قدمت للوزراء علي قضايا فساد وهدر للمال العام ولم تحقق شيء بل واصحابها حصلوا علي حكم البراءة

وقال الصالح نشكر ديوان المحاسبة علي عمله ومراقبته ورصده للتجاوزات والمخالفات ولكن ينبغي ان يكون دوره كاملا باستخدام باقي مواد قانونه المعطلة تلك المتعلقة بالضبطية القضائية فقد حان الوقت الي هذا التغيير

اما النائب حمود الحمدان شدد علي ضرورة ان تفعل الضبطية القضائية لديوان المحاسبة بهدف تقويم الاعوجاج واصلاح الخطأ واحالة المخالف الى النيابة العامة ومن ثم القضاء ليلقى جزاءه جراء عدم التزامه بالنظم والقوانين الموضوعة في الجانب المحاسبي في مجال عمله

واشار ان ديوان المحاسبة يتمنع من الاحالة للنيابة العامة من باب انه لا يريد ان يكون الحكم والخصم في الوقت ذاته ولكن الان بعد ان انذرت الوزارات ومؤسسات الدولة فالمفروض ان وقت التلاعب وعدم الانضباط قد ولى وتابع نريد انضباط ودولة قائمة علي قوانين تطبق على الجميع

واضاف الحمدان انه في بعض الامور تكون هناك مخالفات معقولة المعنى ذات مبالغ زهيدة او ان الصرف لم يكن المقصود منه اهدار المال العام والتجاوز عليه وبالتالي يمكن التجاوز عن مثل هذه الامور اما اذا كانت المخالفات كبيرة وقد تم الإشارة والتنبيه عليها اكثر من مرة ففي هذه الحالة تكون النيابة العامة هي عبرة وايضا قد يكون هذه الاحالة حامية للوزير من تجاوز موظفيه بسبب تشعب الوزارات والادارات الحكومية.

### خلال اجتماعها مع وزير الصحة بحضور عدد من قيادات الوزارة

# الجمعية الطبية ناقشت مع العبيدي مراجعة المزايا المالية لـ «الاطباء»

كشف رئيس الجمعية الطبية الكويتية د.محمد حمدان المطيري عن مناقشة مراجعة المزايا المالية لـ"الاطباء" مع وزير الصحة د.علي العبيدي بهدف تحسينها لتحفيزهم على العمل في القطاع الحكومي، والحد من تسربهم الى القطاع الخاص، الذي من المتوقع ان تزيد نسبة الهجرة اليه خلال الفترة المستقبلية، موضحا بان الوزير العبيدي ابدى تعاونا وتفهما في هذه المسألة ، ووعد بمتابعتها وتشكيل اللجان المناسبة لذلك.

جاء هذا في تصريح صحافي على هامش اجتماع مجلس ادارة الجمعية الطبية الكويتية برئاسة د.محمد حمدان المطيري مع وزير الصحة د.علي العبيدي بحضور عدد من قيادات الوزارة .

وبين د.المطيري بانه تم مناقشة موضوع التوصيف الوظيفي لاطباء العائلة مع الوزير العبيدي بحضور مدير الإدارة المركزية للرعاية الصحية الأولية د.رحاب الوطيان حيث تم الاتفاق مع الوزير على تشكيل لجنة عاجلة بمشاركة الجمعية الطبية الكويتية لدراسة المقترحين المقدمين من اطباء العائلة لاختيار التوصيف الوظيفي الانسب لهم لما يواكب طبيعة عملهم.

واعلن د.المطيري عن الاتفاق مع العبيدي لتشكيل لجان لوضع تصور واضح لتطبيق التامين ضد الاخطاء الطبية كما هو معمول في البلدان الإخرى لتفادي المشاكل القانونية والكلفة ماليا احيانا على الأطباء مشيرا الى ان وزير الصحة وعد بتشكيلها قريبا، مؤكدا في الوقت ذاته ايضا بانه تم الاتفاق مع وزير الصحة د.علي العبيدي على تشكيل لجنة لاخلاقيات المهنة .

وافاد د.المطيري بان الجمعية الطبية انتهزت وجود الدكتور سايمون في البلاد وهو الممثل الرسمي لامتحان زمالة الكلية الملكية البريطانية MRCP، والذي حضر الاجتماع مع الدكتورة نبيله عبدالاله رئيسة قسم الباطنية في كلية الطب جامعة الكويت لتوضيح بعض اللبس الذي صاحب التغيير في نظام ال MRCP والذي حرم الأطباء من الترقيات

مبينا بان د.سايمون بين بان الطبيب الذي يجتاز هذا الامتحان يستحق الترقية حسب نظم ولوائح تضعها الدول حسب نظامها الصحي وفرص العمل، منوها بان الوزير العبيدي اكد على حل هذه المسألة باسرع وقت

واكد د.المطيري بان وزير الصحة د. علي العبيدي، قد اخذ مطالب الجمعية الطبية الكويتية على محمل الجد، وتفهمها جيدا، ووعد بحلها باسرع وقت ممكن بهدف تحسين ورفع مستوى مهنة "الطب" في البلاد، مشيرا في الوقت ذاته الى ان الجمعية مستمرة في دعمها ووقوفها الى جانب الاطباء، وبذل كافة الجهود لتذليل وحل كافة المعوقات التي تواجههم. وقد الجمعية الطبية في صورة جماعية مع الوزير العبيدي وعدد من قيادات الوزارة خلال الإجتماع.

وفد الجمعية الطبية في صورة جماعية مع وزير الصحة وقيادات الوزارة

### رصد الأنشطة البرلمانية لنواب الأمة خلال أول عشرة أيام من دور الانعقاد

# «اتجاهات»: مضامين النطق السامي وأولويات اللجان و«الكويتية» في مقدمة الاهتمام النيابي

- ارتفاع مؤشري الأسئلة النيابية والتهديدات بالاستجواب مقارنة بباقي الادوات الدستورية
- 30 سؤالاً من 10 نواب ضد 9 وزراء ..و7 تهديدات بالاستجواب من 5 نواب استهدفت 4 وزراء

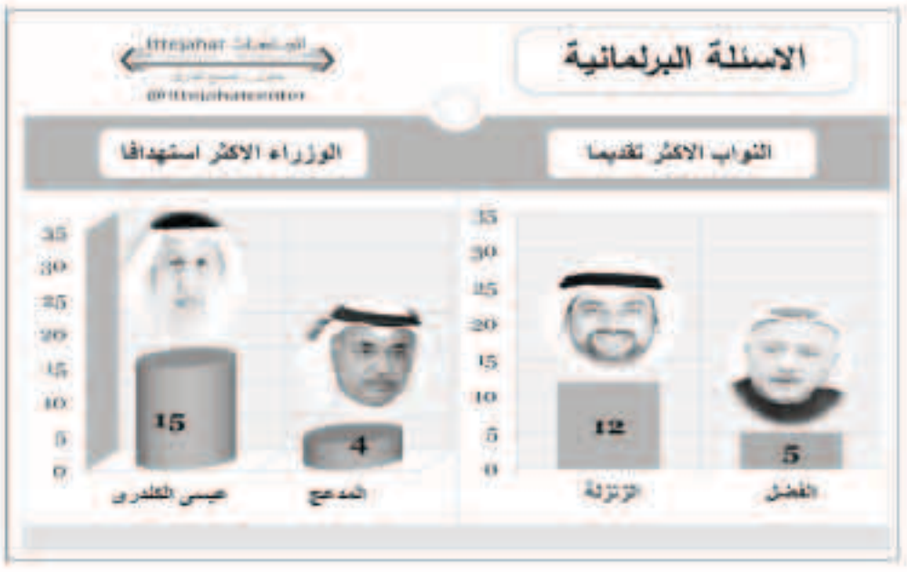


بعد مرور عشرة أيام على افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر اصدر المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة، تقريره الخاص بالانشطة البرلمانية خلال تلك الفترة، وتوصل لعدة مؤشرات ابرزها ارتفاع مؤشري الاسئلة النيابية بعد تقديم 10 نواب لـ 30 سؤالا وايضا التهديدات بالاستجواب بواقع 7 تهديدات، مقابل تقديم نواب 5 رغبات و6 مقترحات بقانون طوال 10 ايام متصلة.

ورصد "اتجاهات" كثافة نيابية في طرح القضايا منذ افتتاح دور الانعقاد الثالث في الثامن والعشرين من اكتوبر وجاء في مقدمتها مضامين النطق السامي، فقد عبر (17) نائبا عن مواقفهم تجاه الخطاب.

واكد اتجاهات ان 9 نواب تحدثوا عن اولويات اللجان فيما تحدث بعضهم عن اولويات تشريعية سيتم الدفع بها في دور الانعقاد تمهيدا لاقرارها، كما طرح 7 نواب عددا من القضايا الخاصة ببعض القضايا الحكومية.

وقد عكست القضايا المتعلقة بتعزيز اللحمة والوطنية ودعم وحدة الشعب الكويتي توافقا نيابيا واضحا وهو ما تجلى في (6) مواقف نيابية.

وافاد "اتجاهات" ان الاحتفال بذكرى عاشوراء وسبل مكافحة المخدرات نالا اهتمام 5 نواب لكل قضية، كما نالت مؤسسة الخطوط الجوية ذات القدر من الاهتمام بواقع 5 نواب، كما اثارت قضية إصدار خطابات الضمان الخاصة بالمؤسسة جدلا نيابيا.

وبين التقرير ان القضايا الخاصة بالإعلام حملت مواقف مؤكدة على ضرورة تشييد وسائل إعلامية وقنوات اتصال تختص بمجلس الأمة وهو ما تجسد في (5) مواقف، حيث استقرب الغيوف الاعتراضات النيابية على إطلاق قناة المجلس القضائية، فيما اكد الدويسان على دور صحيفة الدستور وقناة المجلس في تقديم المعلومات الحقيقية للمواطنين وعرض الإنجازات النيابية. وفي ذات السياق انتقد عضو لجنة الشؤون التعليمية في المجلس حمود الحمدان ايقاف رجال الدين عن تقديم برامجهم الاذاعية.

ولم يغفل بعض النواب عن طرح القضايا الخاصة بمكافحة الإرهاب حيث دعا راكان النصف إلى إدانة كل الأحداث الإرهابية التي تحدث في المنطقة العربية بسبب التطرف الديني.

واوضح مرصد "اتجاهات" ان النائب صالح عاشور تصدر قائمة النواب الأكثر طرحا للقضايا بواقع (5) قضايا رصدها التقرير فيما تساوى كلا من النائبين جمال العمر وعبدالله المعيوف في عدد القضايا المطروحة بواقع (4) قضايا فيما طرح النائب حمود الحمدان (3) قضايا.

وأوضح التقرير ان النواب قدموا 30 سؤالا خلال الايام العشرة الاولى من دور الانعقاد تخص عدد من الملفات أبرزها المواصلات وتحديدا ما يدور في مؤسسة الخطوط الجوية، حيث قدم الاعضاء 8 اسئلة بهذا الشان.

وفي الترتيب الثاني جاءت القضايا الادارية وهي ايضا متعلقة بالشركة الكويتية وفي ذات الترتيب قضايا التوظيف، بينما جاء في الترتيب الثالث الوحدة الوطنية ثم التعليم، في حين حصلت قضايا البدون والفساد والصحة والاسكان والكهرباء على سؤال واحد لكل منها.

وأشار التقرير ان الاسئلة قدمها 10 نواب ابرزهم الزلزلة بواقع 12 سؤالا، ثم الفضل بـ 5 اسئلة وفي الترتيب الثالث جاء كلا من الحمدان وخليل ابل بواقع 3 اسئلة لكل منهما، وقدم الطريجي سؤالين، في حين قدم كل من النواب الباقين سؤالا واحدا وهم ( الهدية - الشايع - المعيوف - الجيران - دشتي) وافاد التقرير ان الاسئلة استهدفت 9 وزراء في مقدمتهم عيسى الكندري وزير المواصلات بواقع 15 سؤالا حول ما يدور في مؤسسة الخطوط الجوية وفي الترتيب الثاني جاء المدعج بـ4 اسئلة ثم بدر العيسى ومحمد الخالد بواقع 3 اسئلة لكل منهما، وجاء العبيدي في الترتيب الرابع بسؤالين أما بقية الوزراء وعددهم ثلاثة فقد تلقى كلا منهم سؤالا واحدا.

وافاد "اتجاهات" ان النواب قدموا (6) مقترحات بقانون خلال العشرة ايام الاولى منذ بداية دور الانعقاد الثالث، تنوعت بين خمس قضايا، وثالث الاقتصادية مقترحين، ( تعديل بعض احكام القانون رقم (6) لسنة 2008 في شان تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة- إنشاء الهيئة العامة لمدينة الحرير وجزيرة بوبيان)، وفي الترتيب الثاني والاخير تساوت اربع قضايا ( الاجتماعية- القضائية- التشريعية- الصحية) من حيث معدل تكرارها بمقترحا واحدا لكل منهم على حدة والمقترحات هي ( منح معاشات استثنائية لاصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين ورجال الاطفاء- تعديل المادة (1) من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شان انتخابات اعضاء مجلس الامة - انشاء المركز العلاجي لحالات الطوارئ والصدمات- الغاء قانون رقم 3 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية) وصنف نبيل الفضل الاكثر طرحا مقدما ثلاثة مقترحات، تلاه النائبان (عسكر العنزي - عبدالله التميمي) بمقترحين لكل منهم.

وأكد "اتجاهات" ان المقترحات برغبة التي تقدم بها النواب خلال اول عشرة أيام من بداية دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر، قد بلغت (5) مقترحات جاءت عبر خمسة نواب هم (خليل ابل، عسكر العنزي، فيصل الشايع، محمد الجبري، فيصل الكندري)، وتضمنت خمس قضايا.

وبين "اتجاهات" أن إجمالي تهديدات النواب للحكومة بلغت 7 تهديدات من 5 نواب استهدفت 4 وزراء، حيث تلقى بدر العيسى وزير التعليم الجديد 3 تهديدات، اثنين منها من الحمدان على خلفية عدم التجاوب مع النواب في القضايا التربوية والتعليمية وكذلك عدم الرد على الاسئلة البرلمانية التي قدمها، اما التهديد الثالث فقد جاء من المعيوف بسبب التعنت في قبول أطفال البدون في المدارس على حد قول النائب.

كما تلقى المدعج تهديدين أحدهما من الطريجي على خلفية عدد من التجاوزات، والثاني من الزلزلة بسبب عدم تفرغ أحد أعضاء مجلس ادارة صندوق المشاريع الصغيرة، كما وجه الزلزلة تهديدا اخر للكندري على خلفية العبث الموجود في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، أما التهديد الاخير فكان من مبارك الحريص للعمير بسبب هيئة الزراعة وتجاوزات النفط.